# التغيرات في توازن القوى الإقليمي

دكتورة/ دلال محمود السيد
مدرس العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

تشهد المنطقة العربية العديد من التحولات شديدة التأثير منذ عام ٢٠١١، تحولات يصعب ملاحقة وتقدير تداعياتها – بدرجة كبيرة من الثقة – على حالة توازن القوى في المنطقة، غير أنه من المؤكد ما تفرزه هذه التحولات من تحديات جوهرية للأطر الحاكمة للتفاعلات السياسية والأمنية المستقرة في المنطقة لعقود زمنية.

هذه التحولات الناتجة عن تأثير التغيرات التي تشهدها المنطقة تثير التساؤلات حول أهم القوى الفاعلة في المنطقة العربية في الوقت الراهن سواء من القوى الإقليمية العربية أو غير العربية أو من القوى الدولية، فهناك تعقد في شبكة الفاعلين الدوليين بالمنطقة، بما يثير التساؤل حول طبيعة التحالفات المستقبلية بين هذه القوى وكيف تنعكس على حالة التوازن الإقليمي. وفي هذه الورقة يتم مناقشة هذه التغيرات المحورية في موازين القوى في النظام الإقليمي في المنطقة، من خلال تحليل العناصر التالية: واقع التوازن الإقليمي في المنطقة العربية قبل ٢٠١١، والمتغيرات الإقليمية في المنطقة العربية، ثم استعراض حالة التوازن بين القوى الإقليمية الفاعلة في المنطقة العربية، وأخيرا محاولة تقديم رؤية مستقبلية لحالة التوازن في المنطقة.

## أولا: واقع التوازن الإقليمي في المنطقة العربية قبل ٢٠١١:

يُعرف ميزان القوى بأنه "مجموع المتغيرات المادية (عدد السكان، المساحة، إجمالي الناتج القومي، القوة العسكرية، التطور التكنولوجي، ..الخ) والمتغيرات المعنوية (مستوى الوعي، التماسك الاجتماعي، الاستقرار السياسي، الروح المعنوية، الرضا الشعبي عن الأداء الحكومي.. الخ)، ثم فن إدارة المتغيرات المادية والمعنوية السابقة". بينما تشير حالة التوازن الإقليمي إلى محصلة تفاعل استخدام القوى الفاعلة في النظام الإقليمي لعناصر قوتها المختلفة، بما يحدد مكانتها ونفوذها السياسي على المستوى الإقليمي(١).

وبهذا المعنى فإن التوازن الإقليمي في المنطقة العربية كان له عدة خصائص مميزة قبل عام ٢٠١١ وما حمله من متغيرات أحدثت تحولا في هذه الخصائص، ومن أهم هذه الخصائص:

١. الدول العربية شكلت نظاما إقليميا متمايزا عن الدول المجاورة لها منذ عام ١٩٤٥، نظام واضحة وحداته، وحدوده وبيئته المحيطة هناك تفاعل تعاوني في معظمه بين أعضائه، وهيكل قانوني ممثل في جامعة الدول العربية. هذا النظام مر بمراحل متعددة لحالة التوازن الإقليمي له، فبعد التخلص من القوى الاستعمارية حتى أواخر السبعينيات كان النظام الإقليمي عربيا – رغم وجود إسرائيل في حيزه الجغرافي– تقوده مصر بإعلاء قيمة القومية العربية، وقدرة مصرية كبيرة على التأثير في سياسات الدول العربية. ثم ضعفت عروبة النظام الإقليمي نسبيا بعد ذلك نتيجة بعض العوامل، أهمها: المقاطعة العربية لمصر بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل وخروج مصر من دول المواجهة العسكرية مع إسرائيل، التنافس العربي–العربي على قيادة النظام الإقليمي، خاصة من السعودية والعراق، انشقاق الموقف العربي بفعل العدوان العراقي على الكويت عام ١٩٩٢/١٩٩١، هذا العدوان الذي مثَّل البداية لاختراق المنطقة من قوى إقليمية ودولية. ومع انتهاء الحرب الباردة تزايدت الجهود لتحويل النظام الإقليمي إلى شرق أوسطي وليس عربيا، وقد امتدت هذه المرحلة حتى عام ٢٠١٠؛ حيث شهدت امتداد نفوذ بعض الفاعلين الدوليين غير

العرب لداخل المنطقة، سواء في سياسات مباشرة أو تدخلات غير مباشرة لكنها مؤثرة، وأبرز هؤلاء الفاعلين دولتين من دول الجوار الجغرافي للإقليم العربي وهما: إيران وتركيا، بالإضافة إلى إسرائيل، وكذلك التدخلات الأمريكية الصارخة التي ثبتت الوجود الأمريكي في المنطقة – بدءا من حرب الخليج الثانية– ممثلا في القواعد العسكرية والمؤسسات الاقتصادية وغيرها وإن لم يأخذ ذلك الوجود شكل الاحتلال المباشر، لكنه شديد التأثير في التطورات المختلفة لموازين القوى الإقليمية، هذا من جانب. ومن جانب آخر، زاد دور وتأثير بعض الفاعلين الدوليين من غير الدول في التطورات التي تشهدها المنطقة، مثل: حزب الله اللبناني، تنظيم القاعدة خاصة في العراق واليمن.

وقد انعكست هذه التطورات على حالة التوازن الإقليمي بتراجع القوة النسبية للدول العربية فيه، خاصة القوة العربية التقليدية، أي مصر، فقد تراجعت قوتها نسبيا في هذه المرحلة نتيجة عدة عوامل، أهمها: ابتعادها فعليا عن قضايا ومشكلات المنطقة وإن ظلت مصر ثابتة في توجهاتها الخارجية، تراجع التنمية الحقيقية لقدرات الدولة، عدم وجود رؤية شاملة للمنطقة وقضاياها، التخلي عن مسئوليات القيادة الإقليمية وإهمال المقومات القيادية لمصر، تراجع علاقاتها الخارجية وانكماشها نسبيا نتيجة لعدم تطويرها وتحديثها. أما السعودية فقد كانت قوة إقليمية كبيرة في منطقة الخليج ولم تمتد اهتماماتها لخارجها، ولذلك ظلت كل من الدولتين – مصر والسعودية – نموذجا للقوى العربية التقليدية المحافظة في التوازن الإقليمي. وفي المقابل كانت هناك زيادة واضحة لقوة القوى الإقليمية غير العربية – إسرائيل وإيران وتركيا– في هذا التوازن الإقليمي نتيجة تطور عناصر القوة الصلبة والناعمة لديهم ونتيجة وجود رؤية او مشروع لكل منهم في المنطقة العربية، وأمام السلوك المحافظ للقوتين العربيتين كانت الفرصة متاحة لتنفيذ هذه المشروعات.

٢. انخرطت الولايات المتحدة الأمريكية بقوة في قضايا المنطقة بل ورسم العديد من التطورات المؤثرة فيها، مثل: الوجود العسكري المباشر في منطقة الخليج العربي، وعلى الجانب الآخر الاحتلال المباشر للعراق في عام ٢٠٠٣، وما ترتب عليه من

إضعاف للقوى العربية في هذا الميزان، والاعتماد الأساسي للقوى العربية الرئيسية باستثناء سوريا (مصر والأردن ودول الخليج) على الولايات المتحدة، باعتبارها المصدر الأهم لتوريد الأنظمة التسليحية المختلفة لهذه الدول. هذه الجهود الأمريكية المؤثرة نجحت في التأثير المباشر والقوي على ميزان القوى الإقليمي سواء بدعمها القوي لإسرائيل وأمنها لضمان تفوقها الإقليمي، أو في زيادة النفوذ السياسي لإيران في العراق ومنطقة الخليج، أو مزيد من إضعاف وإرباك القوى العربية الأساسية في هذا التوازن.

٣. اتسمت حالة التوازن الإقليمي في المنطقة قبل ٢٠١١ أيضا بأنها حالة يصعب حسمها بالقدرات الكمية أو الفوارق التكنولوجية فقط، لكن هناك عوامل وسيطة نوعية تمثل متغيرات أساسية في هذا التوازن، أهمها: دور الفاعلين الدوليين من غير الدول الموجودين داخل الدول العربية وتمتد علاقاتهم خارجها كتنظيم حزب الله وحماس وحركة الإخوان المسلمين، هذا الدور كان بشكل أو بآخر أحد العوامل المؤثرة في حالة التوازن الإقليمي بزيادة نفوذ قوى إقليمية غير عربية نسبيا عن القوى العربية التقليدية. كذلك فإن أدوات القوة الناعمة كان لها الأثر الأوضح والاستخدام الأوسع بين القوى الإقليمية الفاعلة، وواقع الأمر فإن هذا الاستخدام كان أيضا لصالح القوى غير العربية فقد صدرت تركيا قبل ٢٠١١ نموذجا للقوى الإسلامية المعتدلة المتقدمة اقتصاديا وسياسيا، واعتمدت إيران على المذهبية الشيعية وتبني نصرة المستضعفين منهم في المنطقة، أما إسرائيل فاعتمدت بالأساس على تفوقها العسكري والتكنولوجي وعلاقاتها الخارجية في الحفاظ على مكانتها في التوازن الإقليمي.

مجمل القول، أن التوازن الإقليمي قبيل ٢٠١١ كان يعكس حالة شديدة من اختلال القوى لصالح القوى الإقليمية غير العربية (إسرائيل وتركيا وإيران) متمثلا في اتساع مصالحهم ونفوذهم في المنطقة على حساب القوى العربية التقليدية، لكن هذا الاختلال لم يكن موضع مجاهرة به إزاء تماسك القوى الإقليمية العربية، واستقرار النظام الأمني الضابط لتفاعلات المنطقة.

## ثانيا: المتغيرات الإقليمية في المنطقة العربية منذ ٢٠١١:

بعد ٢٠١١ لم يكن هناك اختلاف في طبيعة القوى المؤثرة في الإقليم فما زالت أكثر الدول تأثيرا هي مصر والسعودية وإيران وتركيا وإسرائيل، بقدر ما تشهد اختلافا في طبيعة التفاعلات السائدة والمنتشرة بين وحداته وخاصة بين هذه القوى الفاعلة. ولعل اختلاف هذه التفاعلات ساهم في محاولة كل من هذه القوى إعادة تعريف دورها وحدود قوتها؛ فالتكافؤ النسبي في القوة بينهم يزيد من حالة عدم الاستقرار الإقليمي.

وقبل تناول هذه التفاعلات والتحالفات بين القوى الإقليمية الفاعلة، يجب رصد أهم المتغيرات الإقليمية منذ عام ٢٠١١، فيما يلي:

١. ارتفاع حدة التهديدات واختلاف طبيعتها على المستوى الإقليمي بما يؤثر سلبيا على الاستقرار الإقليمي، خاصة مع انعكاس هذه التهديدات على القوى الإقليمية الفاعلة، وبالتالي على حالة التوازن الإقليمي، ومن أبرز هذه التهديدات:

- انتشار حالة الصراعات الداخلية التي تم تدويلها في أكثر من دولة عربية، سوريا والعراق واليمن وليبيا، وكل من هذه الحالات تفرز تهديدات لدول جوارها المباشر سواء تهديدات ترتبط بالأمن التقليدي كمشكلة تأمين الحدود أو زيادة عمليات التهريب، أو أخرى ترتبط بالأمن غير التقليدي كمشكلة اللاجئين أو زيادة معدلات الهجرات غير المشروعة أو الصراعات المحتملة بشأن مصادر الطاقة.
- انتشار التنظيمات الإرهابية في المنطقة وتطور أهدافها من مجرد التأثير على قرار سياسي في دولة ما إلى السيطرة على الأرض وإقامة دولة. وتطور مقوماتها المادية والتكنولوجية بل وإدارة بعض الأنشطة الاقتصادية. وتطور عملياتها سواء في النطاق المكاني لتصبح عابرة للحدود بين الدول بل وتسعى لتغيير الخريطة الأساسية في المنطقة (مثل تنظيم الدولة الإسلامية المعروف إعلاميا باسم داعش)، أو تطور عملياتها نوعيا بتطور الأسلحة التي تستخدمها لتحقيق أهدافها. ومن ناحية أخرى تطور علاقاتها سواء بوجود علاقات – غير معلنة– مع دول بعينها تتوافق مصالحها مع أهداف التنظيمات الإرهابية، أو من خلال التعاون بين بعض من هذه

التنظيمات، مثل: ما حدث من إقامة شبكة من التعاون بين التنظيمات الإرهابية بالعديد من الدول العربية الإسلامية التي تتفق مع فكر تنظيم الدولة الإسلامية التكفيري بإعلان الولاء والطاعة لما يطلق عليه أمير المؤمنين كما حدث في سيناء وليبيا ونيجيريا.

- تحول بعض الدول العربية من نموذج الدول الهشة إلى نموذج الدول الفاشلة وفقا للمعايير الدولية، فوفقا للتقرير السنوي الصادر عن صندوق السلام التابع للأمم المتحدة بالتعاون مع مجلة Foreign Policy منذ عام ٢٠٠٥ بعنوان "الدول الفاشلة"، يرتب فيه دول العالم تنازليا من الدول الأكثر فشلا إلى الدول الأقل فشلا، ومنذ عام ٢٠١١ وحتى تقريره لعام ٢٠١٦ تتصدر دول المنطقة القائمة، وبالمتابعة الدقيقة لهذا الترتيب نجد أن أغلب دول الشرق الأوسط – والدول العربية منها على وجه الخصوص– تقع في منطقة الدول الأكثر فشلا، أو المتجهة إلى الفشل وفقا للمعايير التصنيفية لهذا التقرير والتي تعد الأكثر استقرارا في الأدبيات الأكاديمية والمتخصصة التي تهتم بمفهوم "الدولة الفاشلة"(٢).

٢. زيادة تدخلات القوى الخارجية الإقليمية والدولية في الشئون الداخلية للدول العربية وما تواجهه من تغيرات، قد يعود هذا في أحد أبعاده لخفوت الفواصل بين البعدين الداخلي والخارجي في العلاقات الدولية المتعولمة، لكن وبدرجة أكبر لزيادة الدور الذي تقوم به هذه القوى وسياساتها داخل الدول العربية، فعلى سبيل المثال: التدخل الروسي والإيراني في الصراع السوري لحماية مصالحهما في سوريا جعل منهما أطرفا أساسية في هذا الصراع، وساهم في تغيير مواقف بعض الدول الأخرى مثل تركيا التي غيرت من سياستها تجاه سوريا بعد تغير علاقتها بروسيا. كذلك فإن التحالف الدولي وبالأدق الائتلاف الدولي الموجه لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، تم تشكيله سياسيا خارج إطار مجلس الأمن. بل إن الصين أيضا رغم كونها القوة الدولية التي تحرص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، قد أقامت قاعدة عسكرية لها في جيبوتي لحماية مصالحها النفطية والتجارية في المنطقة.

٣. استمرار الانخراط الأمريكي بالمنطقة وإن اختلفت طبيعته في إدارتي الرئيس السابق باراك أوباما؛ حيث اتبع إستراتيجية تهدف لإعادة ترتيب الأولويات الأمريكية والحد من الانخراط المباشر في منطقة الشرق الأوسط من خلال التأثير في تفاعلاتها السياسية أو ما عُرف بالقيادة من الخلف وتغيير شبكة الحلفاء التقليدين في المنطقة، واستيعاب الدول المارقة- وفقا لتعريف إدارة الرئيس الأسبق جورج بوش الابن- والمقصود هنا إيران فقامت الولايات المتحدة بإدارة المفاوضات مع إيران بشأن برنامجها النووي بالاشتراك مع القوى الكبرى الأخرى حتى تم توقيع اتفاق بينهم في عام ٢٠١٥، وقامت أيضا بالتدخل في الشأن الداخلي في الدول العربية التي شهدت احتجاجات شعبية واسعة منذ عام ٢٠١١ للمساهمة في تغيير الخريطة السياسية داخلها من خلال تواصلها مع قوى سياسية داخلية كبعض منظمات المجتمع المدني (مصر وتونس)، أو بعض حركات الإسلام السياسي (الإخوان المسلمين في مصر)، أو تقديم الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي لبعض تيارات المعارضة السياسية (سوريا)، أو التدخل العسكري المباشر تحت مظلة أوسع كالتحالف الدولي لمكافحة الإرهاب (سوريا) أو حلف شمال الأطلنطي (ليبيا). وقد تأكد حرص الولايات المتحدة على استمرار انخراطها المباشر في المنطقة مع إدارة الرئيس الحالي دونالد ترامب، الذي أكد منذ حملته الانتخابية على تبني إستراتيجية أمريكية جديدة للشرق الأوسط، وعزمه على تحقيق تقدم إيجابي في القضية الفلسطينية بما يساعد على تنفيذ هذه الإستراتيجية(٣)، وقد عكست زيارته إلى المملكة العربية السعودية والتي اشتملت على قمة عربية إسلامية أمريكية هذا الاهتمام وبغض النظر عن حقيقة الأهداف الأمريكية من هذه الخطوات؛ فإن الأمر الواضح أن الولايات المتحدة حريصة على استمرار دورها باعتبارها الفاعل الدولي الأساسي والأهم في المنطقة وملء الفراغ الناتج عن إستراتيجية أوباما تجاهها(٤).

٤. التنافس على قيادة الإقليم بين قوى عربية ممثلة في مصر والسعودية، وقوى غير عربية ممثلة في كل من إيران وتركيا، أما إسرائيل فرغم أنها قوة إقليمية مؤثرة ومتداخلة في معظم التفاعلات الإقليمية، لكنها خارج سياق هذا التنافس، فهي تفتقد

أهم مقوم من مقومات القيادة الإقليمية وهو القبول من مختلف وحدات الإقليم لقيادة إقليمية إسرائيلية. ولا يعني هذا خروجها من ميزان القوى الإقليمي، لكنها تمثل قوة تضاف أو تخصم لصالح أحد المتنافسين، وفي أفضل السيناريوهات الإسرائيلية فإن الهدف الإسرائيلي أن تظل القوة الأكثر تفوقا وتقدما، وأن تنخرط في كيان إقليمي يقبل بها(٥)، أو أن يتم تحطيم الحدود المميزة للنظام الإقليمي التي تمايز بينه وبين غيره من النظم الدولية، لتصبح إسرائيل وسط كيانات سياسية متفرقة غير موحدة، لضمان أمن إسرائيل بدرجة أكبر من الثقة، وفي واقع الأمر يمكن رصد بعض المؤشرات على وجود تقارب إسرائيلي خليجي – سعودي بالأساس– اتساقا مع اعتبار إيران خصما مشتركا وعلى أفضل التقديرات اعتبارها منافسا إقليميا، ولا شك أن للولايات المتحدة الأمريكية – وربما وبدرجة أقل تركيا– دورا في هذا التقارب.

إذن يمكن القول، أن المتغيرات التي تشهدها المنطقة العربية منذ عام ٢٠١١ قد أوجدت حالة حراك في ميزان القوى الإقليمي بين القوى الفاعلة فيه (مصر، السعودية، إيران، تركيا، إسرائيل)، هذا الحراك لا يعني الصراع بالضرورة بين هذه القوى، لكنه يعني زيادة التفاعل الذي يختلف في اتجاهه بين كل منها، فعلى سبيل المثال: ظهر صعود سعودي في بدايات الفترة وربما بعض التنافس مع مصر حتى يونيو ٢٠١٣، ثم اختلفت طبيعة التفاعل بين الدولتين واتجهت لمزيد من التعاون والتنسيق بينهما كطرف عربي ليواجه القوى الفاعلة غير العربية الأخرى، لم تخلُ من التوتر في بعض الأحيان كما حدث أواخر عام ٢٠١٦، لكن ظل التعاون والتنسيق هو السمة الأكثر ارتباطا بالعلاقات بين الدولتين، يصفه البعض بأنه اختيار الضرورة لمواجهة اختلال القوى لصالح الدول غير العربية في معادلة التوازن الإقليمي.

**ثالثا: حالة التوازن بين القوى الإقليمية الفاعلة في المنطقة العربية بين عناصر القوة والتحالفات الدولية:**

إن حالة الحراك والتغير في طبيعة التوازن الإقليمي الراهن – كما سبق– دفعت القوى الإقليمية الفاعلة (العربية وغير العربية) لإعادة تعريف دورها فيه وربما إعادة ترتيب الإقليم وفقا لهذا. ونقطة البداية في رصد حالة التوازن الإقليمي الراهن هي تحديد عناصر

القوة لدى القوى الفاعلة في الإقليم، والقوة في تعريفها الشامل تضم مصادر القوة الصلبة (الاقتصادية والعسكرية) والتي تظهر من خلال بعض المؤشرات التي تعرض في الجدول التالي، بالإضافة إلى مصادر القوة الناعمة التي تتنوع بين هذه القوى في طبيعتها، ويتضح هذا فيما يلي:

**ويمكن تحليل القوى الإقليمية الفاعلة وعناصر القوة لديها فيما يلي**:

- **مصر**:

تسعى مصر لاستعادة دورها كقائد إقليمي وفي هذا السبيل تكافح لاستعادة قوتها الذاتية وتعتمد في هذا على عناصر قوتها الصلبة خاصة المؤسسة العسكرية، وعلى إصلاح وتنشيط الاقتصاد المصري وتعافيه من خلال العديد من المشروعات الوطنية. ومن ثم فإن أهدافها الإقليمية تتمثل في: حماية وتعزيز الأمن القومي المصري بمفهومة الشامل بداية من تنمية القدرات الاقتصادية، التوافق حول منظومة للأمن الجماعي العربي وتفعيلها بما ينعكس ايجابيا على حالة التوازن الإقليمي، مؤكدة على الترابط القوي بين الأمن المصري والأمن العربي. أما بالنسبة لعناصر القوة الناعمة لديها فقد اعتمدت مصر فيما مضى على قوتها الثقافية – السياسية كنمط تقليدي للقوة الناعمة، لكن مرحلة التراجع المصري في الميزان الإقليمي أفقد هذه القوة الكثير من تأثيرها؛ ولذلك في المرحلة القادمة تحاول مصر أن تستخدم مصدر جديد لقوتها الناعمة هو "تجديد الخطاب الديني" وإعلاء قيمة الوسطية والبعد عن التطرف الديني، ولعل هذا المصدر يهدف استعادة القيادة الفكرية لمصر في الإقليم، الذي تعاني شعوبه من الممارسات الإرهابية المتطرفة تحت شعار "الدين".

والتحدي الأكبر بالنسبة لمصر كقوة إقليمية فاعلة هو ضعف القدرة الاقتصادية المصرية مقارنة بالقوى الإقليمية الأخرى، وهذا ما يدفع مصر للتأكيد على ضرورة التعاون العربي– العربي لمواجهة اختلال توازن القوى الإقليمي.

- **السعودية**:

تعتمد المملكة العربية السعودية بالأساس على قوتها المالية ونفوذها القوي في الخليج لتحقيق مصالحها السياسية، وأمام زيادة النفوذ الإيراني في المنطقة تسعى المملكة لموازنة هذا النفوذ وربما تقويضه، وربما كان هذا الهدف دافعا لتوجه السياسة السعودية تجاه

العديد من المتغيرات الإقليمية الراهنة، أهمها:

- بعد إدراك صعوبة الارتكان على المساندة الأمريكية للسعودية لمواجهة مد النفوذ الإيراني في الخليج خاصة بعد التوافق الإيراني الغربي، كان عليها إعادة تعريف أساس العلاقات مع الولايات المتحدة بمجموعة جديدة من الاتفاقيات لإعادة تنشيط العلاقات بينهما، مع التقارب مع قوى دولية أخرى مثل المملكة المتحدة وظهر هذا جليا في حضور رئيسة الوزراء تريزا ماي لاجتماع القمة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في المنامة عام ٢٠١٦ وما صدر عنها من تصريحات فيه، من أكثرها دلالة: "مسألة الأمن أمر متشابك بين دول الخليج وبلادنا، فأمن الخليج هو أمننا، وهذا هو السبب في أننا نستثمر في القوة الصلبة هناك، بأكثر من ٣ مليارات جنيه إسترليني في مجال الدفاع، خلال السنوات العشر المقبلة"(٦)، بالإضافة للتقارب مع روسيا حيث شهد شهر أكتوبر ٢٠١٧ زيارة العاهل السعودى الملك سلمان إلى روسيا وتم عقد سلسلة صفقات اقتصادية وعسكرية.
- التدخل المباشر في اليمن في إطار تحالف عربي رغم صعوبة حسم الصراع داخله بما يتوافق مع المصالح السعودية.
- التدخل في الشأن السوري بهدف إسقاط النظام السوري لعلاقاته القوية مع إيران، وتبع ذلك دعم عناصر المعارضة السورية، وممارسة الضغوط على السياسات العربية المخالفة لهذا التوجه السعودي.

إذن عناصر القوة الصلبة السعودية تتميز بالثراء العسكري والاقتصادي، لكن مع حاجة إلى التعاون مع قوى أخرى لزيادة القدرة السعودية في المعادلة الإقليمية، هذه القوى هي الولايات المتحدة بالأساس على المستوى الدولي ومصر على المستوى الإقليمي. أما عناصر القوة الناعمة، فهي تعتمد على قوتها الدينية التقليدية بسبب خدمتها وإشرافها على الأماكن الإسلامية المقدسة، وهذه المكانة تكسبها نفوذا روحيا على المسلمين في مختلف الأرجاء، ومؤخرا تسعى لاستخدام القوة الإعلامية من خلال القنوات التليفزيونية على المستوى العربي في التنافس الإقليمي مع إيران.

- **إيران**:

المشهد الإقليمي الحالي يعكس بعض الإيجابيات لصالح إيران فحلفائها في المنطقة يحققون تقدما نسبيا خاصة النظام السوري الذي استمر في الحكم رغم الحرب الأهلية ثم تدخل روسيا لصالحه، استنزاف الجهود السعودية في الصراع في اليمن بدعم إيران للحوثيين، توقيع اتفاق دولي مع مجموعة ٥+١ رفعت بفعله العقوبات الدولية التي كانت مفروضة على إيران بما يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد الإيراني وتوسيع شبكة العلاقات الإيرانية دوليا، ولم تسفر التصريحات العدائية لإدارة ترامب تجاه إيران منذ الحملة الانتخابية عن إلغاء هذا الاتفاق، وكذلك العقوبات التي فرضتها إدارته ردا على إجراء إيران تجربة لصاروخ باليستي لم يكن لها تأثير واضح على إيران(٧). ومن هذا يتضح أن أهداف إيران إقليميا تتمثل في: استمرار ودعم نفوذها في المنطقة العربية لتنفيذ مشروعها المعروف باسم «الإستراتيجية الإيرانية العشرينية ٢٠٠٥-٢٠٢٥»(٨).

تشير مؤشرات القوة الصلبة عسكريا واقتصاديا إلى التحسن النسبي في عامي ٢٠١٥/٢٠١٦ مقارنة بالأعوام السابقة، وبالنسبة للقوة الناعمة فإنها تعتمد على أمرين، الأول: القوة الثورية وتصدير فكرة الثورة الإسلامية ورغم خفوت هذا المصدر نسبيا، فإنه لم يختفِ تماما في الاستخدام الإيراني لها، خاصة مع مواجهة إيران للنفوذ الغربي في لغتها الدعائية في مرحلة ما. أما الأمر الثاني: فهو تبنيها المذهب الشيعي واعتمادها لفكرة ولاية الفقيه التي تمكن إيران من السيطرة الروحية على معتنقي هذا المذهب، خاصة مع إعلانها في دستورها أنها تعمل لنصرة المستضعفين في الأرض(٩)، وخلف هذا النص تتدخل في شئون الدول العربية بل والإفريقية في بعض الحالات.

ورغم دخول إيران كطرف في الصراعات العربية في كل من سوريا واليمن، فإن ذلك لم ينتقص فعليا من القوة الإيرانية؛ إذ أنها تشارك بعناصر نوعية من الحرس الثوري الإيراني في سوريا، وتكتفي بالدعم للحوثيين في اليمن، ولم تندفع إيران لاتخاذ ترتيبات مضادة واضحة للتحالفات العربية، خاصة السعودية، مع المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة، رغم صدور بعض التهديدات الإعلامية من إيران، فعلى سبيل المثال: هدد رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني، الحكومة البريطانية بخفض

مستوى العلاقات بين البلدين بسبب إعلان رئيسة الوزراء البريطانية تريزا ماي، في قمة دول الخليج العربي التي عقدت في العاصمة البحرينية المنامة، أن "بريطانيا ستتصدى لأية تصرفات عدائية إيرانية ضد دول الخليج"(١٠).

- **تركيا**:

تركيا هي أكثر القوى الإقليمية التي تعاني من ارتباك مواقفها وسياساتها تجاه المتغيرات الإقليمية، فهناك تحول جذري في موقفها من القضية السورية من التنسيق مع السعودية للتحالف مع روسيا وإيران، ورغم عدم فاعلية الاتفاق بينهم الذي وقع في ديسمبر ٢٠١٦ وما لحقه من تفاهمات بشأن تحديد مناطق آمنة في سوريا في مايو ٢٠١٧. وما يعني هذه الدراسة هو الموقف التركي المتغير وهو ما جعلها تنسق مع الولايات المتحدة في عملية "درع الفرات" لتعمل وفقا للتحالف الدولي في سوريا، فإذا كان هناك اختلافا في رؤى تسوية الصراع في سوريا بين روسيا وإيران من ناحية وبين التحالف الدولي والسعودية من ناحية أخرى، فتكاد تكون تركيا هي الدولة المشتركة في هذه الرؤى المختلفة!. كذلك هناك تحولا في السياسة التركية تجاه المنطقة من سياسة تصفير الصراعات مع دول المنطقة قبل عام ٢٠١١ والتي تبناها حزب العدالة والتنمية منذ وصوله للسلطة عام ٢٠٠٢ إلى الانغماس في المنطقة وقضاياها ودولها. ويمكن رد ذلك التحول لعدة اعتبارات، أهمها: تأثر المصالح التركية في المنطقة بالمتغيرات الإقليمية السابق ذكرها سلبيا سواء بتراجع حركات الإسلام السياسي عن تولي السلطة في العديد من الدول العربية منذ عام ٢٠١٣ وعلى رأسها مصر، اتخاذ النظام التركي عدة إجراءات نحو مزيد من السلطوية ومركزية الحكم نتج عنها زيادة المعارضة الداخلية ومن ثم المزيد من الإجراءات القمعية التي أضرت بصورة النظام، التوظيف السياسي من تركيا لقضية اللاجئين السوريين والعراقيين تجاه الاتحاد الأوروبي ومن ثم مزيد من الإضرار بهذه الصورة.

وما يهم في هذا الإطار أن تركيا أدركت أن المنطقة العربية هي المنطقة الأولى باهتمامها في هذه المرحلة فهي تحقق مصالحها فيها، وأيضا تزداد أهميتها لدى القوى الغربية (الأمريكية والأوروبية) بقدر دورها وأهميته في المنطقة العربية، فهي قوة أساسية

في التوازن الإقليمي وتمثل قوة مضافة لحلفائها في المنطقة؛ خاصة لما تمتلكه من عناصر قوية للقوة الصلبة كما سبق توضيحها، أما القوة الناعمة لديها حاليا فهي في تراجع نسبي مقارنة بما قبل عام ٢٠١١ باعتبارها كانت النموذج الذي تسعى دول المنطقة لتبنيه.

- **إسرائيل**:

انعكست المتغيرات الإقليمية بعد عام ٢٠١١ بشكل إيجابي على القوة النسبية لإسرائيل في معادلة التوازن الإقليمي الذي تحرص على التفوق فيه على الأقل نوعيا؛ فقد استفادت من عدم الاستقرار المتواجد في الدول العربية المحيطة وانغماسها في إدارة مشكلاتها الداخلية والخارجية أو في تنافس القوى المؤثرة فيه على القيادة الإقليمية، تفكك قدرة الردع السوري بفعل تطورات الوضع في سوريا، تراجع الاهتمام الإقليمي والدولي بالقضية الفلسطينية أو الدفع في اتجاه التسوية بحكم تغير أولويات المنطقة والعالم. ولذلك تمثلت أهداف إسرائيل إقليميا، في: التفوق الإسرائيلي في ميزان القوى الإقليمي نوعيا، ضمان أمن إسرائيل، الانخراط في تكتل إقليمي يزيد من تفاعلها مع دول الجوار العربي، إعلان الدولة اليهودية في إسرائيل بما يحسم ضمنا مستقبل القضية الفلسطينية بدلا من تأجيل هذه التسوية بفعل الانقسام الفلسطيني والخلاف حول حل الدولتين، الحد من النفوذ الإيراني في المنطقة.

ولا يعني ما سبق عدم وجود انعكاسات سلبية للمتغيرات الإقليمية على مكان إسرائيل في التوازن الإقليمي، أبرزها: زيادة القدرة التسليحية لمصر وتنويع مصادر تسليحها خاصة في القوة البحرية التي أشار إليها بعض المحللين على التغير في العقيدة البحرية المصرية وتحولها من الدفاع للهجوم الأمر الذي رفع تصنيف مصر لتكون القوة السادسة في العالم في القوة البحرية(١١)، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن زيادة القوة النسبية لإيران لا يتوافق مع الأهداف الإسرائيلية. ومن الجدير بالملاحظة أن إسرائيل لم تعتبر التنظيمات الإرهابية المتشددة حولها تهديدا لها رغم الغلاف العقائدي لهذه التنظيمات!.

وفي عناصر القوة الصلبة تقع إسرائيل في موقع متقدم نسبيا على المستوي الإقليمي في القوة الاقتصادية كما تظهر المؤشرات، وقد انعكس تردي الأوضاع الداخلية في الدول

المحيطة صاحبة الاقتصاديات المنافسة خاصة لبنان على تحسن نسبي في الاقتصاد الإسرائيلي، وفى القوة العسكرية تحتفظ إسرائيل بتفوقها النوعي في الإقليم ولديها الضمانة الأمريكية لتفوقها العسكري نوعيا، الصناعة العسكرية المتقدمة. وبالنسبة للقوة الناعمة فهي تعتمد على تقدمها التكنولوجي في توسيع علاقاتها بالدول المؤثرة على المنطقة العربية كعلاقاتها الإفريقية باعتبارها العمق الطبيعي للدول العربية.

وواقع الأمر إن إسرائيل تجيد استخدام عناصر قوتها في الوقت الراهن بشكل واضح، فهي تستفيد من عدم الاستقرار المتواجد في الدول العربية المحيطة وانغماسها في إدارة مشكلاتها الخارجية أو في تنافس القوى المؤثرة فيه على القيادة الإقليمية؛ إذ ابتعدت إسرائيل عن هذا التنافس كما سبق، لكنها في موضع مراقبة هذه التطورات عن كثب تشير التقديرات الإسرائيلية إلى ضرورة تبني عدة سياسات، أهمها(١٢): التقارب مع دول الخليج للحد من النفوذ الإيراني، دعم التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية وإن كان في الحدود الاستخباراتية ليس لخطر داعش على إسرائيل، بقدر ما يحققه هذا التحالف من أهداف إستراتيجية هامة لإسرائيل، عدم التصعيد مع حزب الله لعدم استعداد إسرائيل لمواجهة جديدة معه مع اقتراب انتخاباتها البرلمانية، وأيضا لدوره الهام في إطالة الحرب الأهلية في سوريا، وحرصا على عدم إثارة التوترات مع إيران في هذه اللحظة التي تشهد تفاهما غربيا مع إيران(١٣).

**وبعد مراجعة عناصر القوة لدى القوى الإقليمية الفاعلة يجب توضيح عدة أمور، أهمها:**

١. القوى الدولية الكبرى لها دور أساسي في تشكيل حالة التوازن الإقليمي بالمنطقة، من خلال علاقاتهم بالقوى الإقليمية الفاعلة، ودورهم في حالة التفاعلات الإقليمية الراهنة والمرتبطة بالمتغيرات الإقليمية وما نتج عنها من صراعات إقليمية. وأهم القوى الدولية المعنية كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، باعتبارهما الدولتين الأكثر تأثيرا ونفوذا في المنطقة، رغم فارق النفوذ بينهما فيها، فالولايات المتحدة صاحبة النفوذ الأوسع والأساسي في المنطقة حتى أثناء الحرب الباردة، ووفقا لقواعد الانفراج الدولي بينها وبين الاتحاد السوفيتي السابق اعترف لها بالنفوذ في

الشرق الأوسط. وارتباطا بهذه الحقيقة فإن شبكة التحالفات التي يمكن أن تجمع بين أي من القوتين الدوليتين والقوى الإقليمية سيكون لها الإسهام الأكبر في تشكيل حالة التوازن الإقليمي مستقبلا.

ولا يجب أن يفهم من ذلك أن القوى الدولية الأخرى بعيدة عن المشهد في المنطقة العربية أو الشرق الأوسط كالصين أو الدول الأوروبية، فالصين لا تسعى للتدخل في الشئون الداخلية للدول ما لم تتعرض مصالحها للإضرار، وتنافسها مع الولايات المتحدة في منطقة جنوب وجنوب شرق آسيا أمر مختلف فهناك مجالها الحيوي وامتدادها الطبيعي، ووجودها كشريك تجاري أساسي لأغلب دول المنطقة يحقق لها نفوذا مُرضيا في هذه الدول وفي المنطقة ككل. أما الدول الأوروبية فهي أكثر توافقا مع الولايات المتحدة الأمريكية – رغم ظهور بعض المؤشرات على توتر العلاقات بينهم مع إدارة ترامب – ووجود علاقات ثنائية بين بعض الدول الأوروبية (المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا) مع دول المنطقة لا يعني بالضرورة تعارض مصالحهم مع الولايات المتحدة.

٢. يشهد الإقليم دورا كبيرا للفاعلين الدوليين من غير الدول، خاصة التنظيمات الدينية التكفيرية، مثل: تنظيم الدولة الإسلامية، التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، حزب الله اللبناني، جماعة الحوثيين. هذا الدور يكتسب أهميته وتأثيره بفعل الأنشطة الإرهابية التي تزعزع الاستقرار وتهدد القيم الأمنية لدول المنطقة، وأيضا بفعل العلاقات التي تربط بين هذه التنظيمات والدول بما جعلها تظهر كأداة جديدة لتنفيذ سياسات الدول الراعية لها سواء بالتمويل أو بالإمدادات العسكرية أو بالدعاية والإعلام. هذا الدور له أهمية في تطور التفاعلات بين القوى الإقليمية، فلا شك أن علاقات هذه الدول سواء ببعضها البعض أو ببعض الدول تتسم بالسرية ومن ثم كل ما يتم تقديره لدورها هو وجهات نظر تعتمد على قراءات مختلفة للأحداث.

ولا شك أن هذه التنظيمات تمتلك مصادر قوة متنوعة لكن يصعب رصد هذه المصادر بكل موثق؛ إذ تتضارب حولها الآراء والتحليلات، لكن تتفق الآراء أن مثل هذه التنظيمات يصعب اعتبارها طرف في الميزان الإقليمي في حد ذاتها وأقصى

التقديرات أن نجاحاتها – إذا تحققت– تضاف لقوة الدولة الراعية لها والعكس صحيح.

٣. الصراعات الإقليمية الراهنة بالمنطقة خاصة الصراع في سوريا يشكل مسرحا لإعادة تشكيل المنطقة وترتيب القوى بها، ومن ثم حالة التوازن الإقليمي. فالصراع السوري هو أكثر الصراعات الإقليمية حدة وأمدا وأكثرها تدويلا، فدخول روسيا كلاعب أساسي فيه وتأكيدها على مصالحها الإستراتيجية به جعل منه موطئ القدم الأساسي لها في المنطقة لاستعادة جزء من نفوذها بها ولحماية مختلف مصالحها فيها. وواقع الأمر فإن هذه المساعي الروسية كانت أقوى قبل تولي ترامب؛ الذي أظهر اهتماما أكبر بالمنطقة العربية واتخذ خطوات واضحة وجادة لإعادة النفوذ الأمريكي بها إن لم يكن بدرجة اكبر عما مضى.

٤. زيادة تأثير الرأي العام وبمعنى آخر البعد الجماهيري في عملية صنع القرار السياسي بعد عام ٢٠١١، وهذا أدى لدخول الجماهير كقوة سياسية داخل الدول في المنطقة، قوة يسهل التأثير عليها بأدوات القوة المختلفة خاصة الإعلامية بوسائلها القديمة والجديدة، والاقتصادية كذلك؛ ومن ثم قد تحول الجماهير دون اتخاذ قرار معين أو تدفع لاتخاذ قرار معين. ورغم أن هذه الحقيقة إيجابية في حد ذاتها وتعبر عن مستوى عالي من السلوك الديمقراطي؛ فإن المعضلة أو الصعوبة تنشأ إذا كان الرأي العام غير رشيد أو تعرض للتضليل.

٥. التوازن الإقليمي يتشكل بسياسات الدول كان كذلك قبل ٢٠١١ وما زال بعدها، وهذا يعني أن تأثير المنظمات الدولية أو الإقليمية محدود جدا للتأثير في تشكيله. جامعة الدول العربية اتسم أداؤها بعدم الفاعلية في مواجهة القضايا والمشكلات المرتبطة بالمنطقة، وهناك توترات داخل مجلس التعاون لدول الخليج العربي خاصة بعد أزمة المقاطعة القطرية، ولا تأثير ملموس للأمم المتحدة في مواجهة عدم الاستقرار الذي تعاني منه المنطقة نتيجة للصراعات المختلفة بها.

**رابعا**: **رؤية مستقبلية للتوازن في المنطقة(سيناريوهات محتملة)**:

بعد استعراض الوضع الراهن لتطورات المنطقة وما تشهده من تفاعلات صراعية بين

بعض القوى وتعاونية بين البعض الآخر سواء القوى الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية) أو القوى الإقليمية عربية (مصر والسعودية) وغير عربية (إيران وتركيا وإسرائيل)، فإن مستقبل حالة التوازن الإقليمي يرتبط بمدى تعارض أهداف القوى الإقليمية، ومدى ارتباطهم بالقوى الدولية الأكثر تأثيرا ونفوذا في المنطقة. وانطلاقا من هذه الحقائق، فإن هناك سيناريوهين محتملين:

**السيناريو الأول**: حدوث توافق بين الولايات المتحدة وروسيا في ترتيب مصالحهما بالمنطقة، خاصة في سوريا، فهي منطلق روسيا بالمنطقة، فإذا توافقتا فيها لا يكون من الصعب التوافق حول مختلف قضايا المنطقة. وفي حالة تحقق هذا السيناريو فإن هناك عودة لقواعد لإدارة المنطقة سيكون لكل من القوى الإقليمية الفاعلة دورا في تنفيذها والالتزام بها.

**السيناريو الثاني**: استمرار تعارض المصالح بين الولايات المتحدة وروسيا في المنطقة، وهذا يعني سعي واتجاه كل منهما للتحالف والتنسيق مع القوى الإقليمية الفاعلة، وعليه فإنه من المحتمل أن يكون التحرك في المدى القريب كالتالي:

١. **مصر**: تتحرك بسياسة براجماتية لتحقيق أهدافها الإقليمية ومواجهة التحديات الاقتصادية والأمنية الراهنة، وعليه فهي تحرص على تنويع علاقاتها الخارجية وتوسيع دائرة علاقاتها وإدارتها بشكل متوازن، ومن ثم عدم الارتباط بقوة واحدة أو الاعتماد عليها، حرصا على حرية قرارها السياسي نسبيا، والإسراع في إعادة بناء قدراتها بما يساهم في استرداد مكانتها الإقليمية التي تدركها القوتين الدوليتين جيدا، وتدركان أيضا أنها قوة إقليمية مقبولة من أغلب دول المنطقة، وهذا يعني أن مصر حريصة على علاقتها بكل القوى الدولية وفقا لمصالحها في القضايا المختلفة فقد تتقارب مع الولايات المتحدة في قضية ما كمواجهة الإرهاب في اليمن أو وضع نظام أمني جديد للمنطقة، وقد تتقارب مع روسيا في قضية أخرى كمواجهة الإرهاب في ليبيا أو بناء مفاعلات لإنتاج الطاقة النووية للأغراض السلمية. ولا يجب أن تكون علاقتها بدولة ما قيدا مانعا لتطوير علاقتها بدولة أخرى، فالعبرة بالمصالح المصرية.

٢. **السعودية**: واضحة التوجه ناحية الولايات المتحدة الأمريكية وترتبط معها مصلحيا

منذ حرب الخليج الثانية، ورغم توتر العلاقات بينهما في الفترة الثانية لإدارة أوباما لعدة اعتبارات ليست هي موضع اهتمام الدراسة؛ فإن العلاقات عادت لقوتها بمجموعة الاتفاقيات التي أبرمت بين الدولتين أثناء الزيارة الهامة للرئيس الأمريكي ترامب خلال مايو ٢٠١٧، والتي تجاوزت ٢٨٠مليار دولار أمريكي واشتملت على العديد من مجالات التعاون بين الدولتين سواء الطاقة أو في المجال العسكري أو الاستثمارات بصفة عامة؛ لترفع من مستوى العلاقات بينهما وتهدف لدفع النمو الاقتصادي في الدولتين، وهذا يعني أهمية العلاقات للدولتين وتؤكد نوايا الولايات المتحدة للانخراط الشديد في المنطقة بما يتوافق مع الأهداف السعودية إقليميا.

٣. **إيران:** مصالحها الإقليمية ترتبط بروسيا بدرجة أكبر من الولايات المتحدة سواء بالتنسيق بينهما في سوريا وربما أهم هدف مشترك بينهما هو الحد من تأثير النفوذ الأمريكي في المنطقة. لكن لا يجب أن يفهم من هذا التفاهم التام بين الدولتين، فكثيرا ما يشار إلى أن التعاون بينهما هو اختيار الضرورة إزاء النفوذ الواسع للولايات المتحدة في المنطقة، أو التوتر المحتمل تزايده بين إيران والولايات المتحدة خلا إدارة ترامب.

٤. **تركيا:** إزاء حالة الارتباك الذي تشهده السياسة التركية تتأكد حقيقة أساسية مفادها إدراك تركيا أن مصالحها المستقبلية ترتبط بالمنطقة العربية ودورها فيه، وكلما زاد هذا الدور زادت الأهمية النسبية لتركيا إقليميا ودوليا أيضا. وفي المستقبل القريب تشهد العلاقات التركية الأمريكية بعض التوتر نتيجة مساعدة الولايات المتحدة لأكراد سوريا وتسليحهم، ورغم سعي الولايات المتحدة لاحتواء القلق التركي من هذا القرار؛ فإن تركيا لم تظهر تفهما للقرار الأمريكي، فهي تعتبر وحدات حماية الشعب الكردي جماعة إرهابية وتريد تركيا منع الأكراد من السيطرة على المزيد من الأراضي في سوريا. وقد قالت متحدثة باسم البنتاجون: "إن تحالف قوات سوريا الديمقراطية، الذي تقوده وحدات حماية الشعب الكردية، سيزود بأسلحة ومعدات للمساعدة في طرد تنظيم الدولة الإسلامية من معقله في الرقة، ندرك تماما المخاوف الأمنية لتركيا شريكتنا في التحالف، ونود طمأنة شعب وحكومة تركيا بأن الولايات المتحدة ملتزمة بمنع أي

أخطار أمنية إضافية وبحماية شريكتنا في حلف شمال الأطلنطي"(١٤).

وحاليا هناك تقارب واضح بين روسيا وتركيا، وصل لدرجة التعاون والاتفاق بشأن سوريا وتحديد مناطق آمنة كبداية لتفعيل تسوية سياسية هناك، ويتيح لها فصل مناطق الأكراد السوريين عن بقية المواطنين.

لكن لا يجب أن يتم إغفال مناطق التقارب القوية بين الولايات المتحدة وتركيا فهناك تنسيق بينهما في عملية درع الفرات، والعضوية المشتركة لهما في حلف شمال الأطلنطي، والعلاقات القوية بإسرائيل، والارتباط المصلحي بين تركيا ودول الخليج. هذه الأمور تجعل من الصعب تحديد إلى أين سيمتد التوتر بين الدولتين، فتركيا لديها مصالح يمكن للولايات المتحدة مساعدتها لتحقيقها كعلاقات تركيا بدول الاتحاد الأوروبي، أو توسيع نفوذ تركيا في العراق.

٥. **إسرائيل:** من ثوابت المصالح الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة ضمان أمن إسرائيل، والعلاقات بينهما تقدم نموذجا فريدا للتحالف الإستراتيجي، وغني عن الذكر أنه رغم اجتهاد إسرائيل في توسيع علاقاتها الخارجية مع القوى الكبرى سواء روسيا أو غيرها، فإن أي منها لا يرقى لمستوى علاقاتها بالولايات المتحدة. والإدارة الأمريكية الحالية للرئيس دونالد ترامب تسعى لتحقيق تقدم ملموس في القضية الفلسطينية يراعي المصالح الإسرائيلية(١٥).

**إذن هناك حالة من الاستقطاب الدولي للقوى الإقليمية لتتشكل مجموعتان من التحالفات تقودان المنطقة في المستقبل القريب، هما:**

**المجموعة الأولى:** تقودها الولايات المتحدة وتضم والسعودية ومعها معظم دول الخليج – ربما باستثناء قطر وعمان، هذه المجموعة هي الأكثر انتشارا للمنطقة لاتساع نفوذ وقدرات أطرافها وارتباطهم بالمصالح والعلاقات مع دول متعددة في المنطقة.

**المجموعة الثانية:** تقودها روسيا وتضم إيران وتركيا – ما لم تقدم الولايات المتحدة ترضية كافية ومقابل مجز لتركيا لإبعادها عن التعاون مع روسيا حتى إذا لم تتعاون مع الولايات المتحدة ذاتها. فلا شك أن تركيا قوة مضافة لأي طرف تنضم له بقدراتها الاقتصادية والعسكرية. هذه المجموعة يحد من قدراتها ثلاثة اعتبارات، هي: ارتباط

روسيا بسوريا في المنطقة فإذا ابتعدت عن سوريا قلت فرصها لمد نفوذها في المنطقة، انخفاض قدراتها الاقتصادية مقارنة بالمجموعة الأولى وهذه القدرات لازمة لتوسيع علاقاتها ببقية دول المنطقة، تركيا ليست واضحة التوجه بقدر تنوع واختلاف مصالحها وهذا قد يجعلها قوة منتقصة من قوة هذه المجموعة إذا ما عادت للتقارب مع الولايات المتحدة.

أما بالنسبة لمصر فهي لا تريد الانضمام لأي من المعسكرين حتى تتسق مع توجهها السابق ذكره وأيضا حتى لا تفقد مصالحها مع أعضاء المجموعة الأخرى، كما أن القيادة الإقليمية التي تسعى مصر لاستعادتها تتعارض مع الانضمام لمعسكر ما يتبع إحدى القوى الكبرى. ولذلك مرة أخرى يجب أن تحرص مصر على التعامل مع القوى الكبرى وفقا لمصالحها في القضايا الإقليمية المختلفة، مع التأكيد أن مصالحها مع الولايات المتحدة أكثر وضوحا فما زالت هي القوة العظمى الوحيدة، ويمكنها تدعيم الدور الإقليمي لمصر وزيادة نفوذها في علاقاتها الإقليمية، وتساهم في زيادة فرص التنمية والاستقرار الداخلي بتدعيم المركز الائتماني لمصر في المؤسسات الاقتصادية الدولية.

مجمل القول، أن مصر وهي القوة العربية الأكبر حتى الآن قد تكون هي القوة الأكثر ترجيحا لأي من المجموعتين سيكون النفوذ الأكبر في المنطقة والذي سيكون لأعضائه المكانة الأكبر في الترتيب الإقليمي، بما ينعكس على حالة التوازن الإقليمي مستقبلا.

## المراجع


١. دلال محمود، "انتشار القوة: حدود التغيرات في موازين القوى في النظام الإقليمي"، السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، عدد يوليو ٢٠١٥.
٢. دلال محمود، "متلازمة التدهور: بحثا عن مقاربة نظرية لفشل الدولة في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، ملحق تحولات إستراتيجية، أبريل ٢٠١٧.
3. Herbert London, A Strategy for Middle East, March 2, 2015. On: http://www.londoncenter.org/a-strategy-for-the-middle-east/
4. Hussein Ibishmay, "Trump's Plan for Middle East Peace Could Actually Work: If only the president were willing to put some effort into it", Foreign Policy, ٢٥, ٢٠١٧. http://foreignpolicy.com/2017/05/25/trumps-plan-for-middle-east-peace-could-actually-work/
5. IPS (Institute for Policy and Security), about Herzliya Conference June 8-11, 2014. In: http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=430
6. http://katehon.com/ar/article/tyryz-my-fy-qm-lmnm-mdh-tryd-brytny-mn-dwl-lkhlyj
7. http://www.bbc.com/arabic/middleeast-38869893
٨. وفقا لهذا المشروع يُفترض أن تتحول إيران إلى قوة دولية ومصدر إلهام للعالم الإسلامي، وأن تلعب إيران دور قيادة التنظيم السياسي والاقتصادي والأمني للمنطقة مع بعض القوى الإقليمية، ولا تسعى للمواجهة مع قوى الهيمنة الخارجية إلا في الساحات التي توجد فيها مصالح متعارضة بينهما.
٩. للاستدلال على تصور إيران لدورها يمكن مراجعة الفصل الأول من الدستور الإيراني الخاص بالأصول العامة. في: http://www.eslam.de/arab/manuskript_arab/verfassung_iri/kapitel٠١.htm
10. http://www.eremnews.com/news/world/641852
11. Shaul Shay, "The Egyptian navy in the Red Sea", Institute for Policy and Strategy, Herzliya, January 2017.
12. Ephraim Inbar, (ed.), The Arab Spring, Democracy and Security: Domestic and Regional Ramifications, UK: Rutledge, 2013.
١٣. بشير عبد الفتاح، "إسرائيل الغائب الحاضر في الحرب على داعش"، في: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/٢٠١٤/٩/٢٣/%D٨%A٥%D٨%B٣%D٨%
14. http://www.bbc.com/arabic/middleeast-39859102
١٥. لمزيد من التفصيل حول العلاقات الإسرائيلية-الأمريكية، انظر: دلال محمود، الاستمرارية والتغير في السياسة الدفاعية الإسرائيلية من ١٩٧٣ إلى ٢٠١٠، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٤.